

بين صيفين

بقلم غسان سلامة

أثارت إعادة انتشار الجيش السوري من مواقع له في العاصمة والجبل تكهنات متناقضة عند اللبنانيين. كيف لا، وهذه العملية تتم غداة انتخابات ١٩٩٦، بينما افترض اتفاق الطائف حصولها غداة انتخابات ١٩٩٢. وسارع كثيرون للخط هذا التناقض المثير بين صيفين تفصلهما سنوات اربع: صيف انتخب فيه اللبنانيون (وقاطعوا) وعينهم على إعادة انتشار لم تتم، وصيف اقترح فيه اللبنانيون (وشطبوا) وعينهم مندهشة من إعادة انتشار تتم وما كانوا يتوقعونها.

تتميز الثقافة السياسية في لبنان بنوع من اللامبالاة الدائمة بالشأن العسكري. فالجيش اللبناني لم يخض حروباً تذكر، والشباب اللبناني لم يعض السنوات الطويلة في الخدمة العسكرية، وعتاد الجيش عندنا ما ارتقى يوماً ليقارب الترسانات الهائلة التي تكدست في بلدان المنطقة خلال العقود المنصرمة. في المقابل، لعب الجيش اللبناني ادواراً سياسية - امنية في حقب متعددة من تاريخنا المعاصر، خلال المرحلة الشهابية أولاً، وفي تضاعيف الحرب اللبنانية لاحقاً، ثم في بروز ظاهرة العماد عون وفي ظهورها، أما الجيش السوري فقد اضطلع خلال العقود المنصرمة بمهام هي الأخرى امنية في ادائها، سياسية في اهدافها، اسهمت اسهاماً اساسياً في التوصل الى الحال اللبنانية الحاضرة.

لذا يميل اللبنانيون في صورة تكاد تكون تلقائية للنظر الى ما هو حاصل اليوم من الباب الامني - السياسي الذي اعتادوه متجاهلين ابعاده العسكرية. لكنهم، وهم يلجون المسألة من هذا الباب، لا يجدون تفسيراً لما هو حاصل. ذلك ان نتيجة الانتخابات الاخيرة لها تختلف جذرياً عن تلك التي سبقها قبل اربع سنين لكي يربطوا عن اقتناع بين عملية الاقتراع اللبنانية وإعادة الانتشار السوري، وميزان القوى الداخلي لم يتغير خلال السنين القليلة المنصرمة في صورة تبرر رفض دمشق إعادة الانتشار عام ١٩٩٢ (رغم اصرار وزير الخارجية الاميركي جيمس بيكر على ضرورة حصولها آنذاك، ان في زيارته للقرنطرة او في توقفه في حوش الامراء في تموز ١٩٩٢) وقبولها بما اليوم (بينما لا تسمع اصوات كثيرة في الداخل ولا في الخارج تطالب بها وتصر عليها كما كان الامر آنذاك).

من هنا الاستنتاج، وهو في الارجح صحيح، ان هذا التنفيذ الجزئي والمفاجيء لاتفاق الطائف، يأتي كنتيجة ثانوية، لا كهدف اساسي، لعملية إعادة الانتشار. وان كانت تكهنات اللبنانيين شرعية في ظل غياب موقف معلن سوري ينشر ما هو حاصل، وفي ظل محاذرة القادة اللبنانيين الخوض في هذا الموضوع، فان الاشارة الى الآثار السياسية الداخلية للعملية يجب في الارجح ان تبقى في اطار معتدل محدود كنوع من الآثار الجانبية لقرار جوهري اقليمي استراتيجي.

ذلك ان المقارنة الحقيقية بين الصيفين لا يمكنها ان تنطلق من تحليل الانتخابات اللبنانية (ذات المغازي الاستراتيجية المحدودة ان لم تكن الضحلة)، بل من تحليل الانتخابات الاسرائيلية المتمخضة عن اثار استراتيجية كبرى. فصيف ١٩٩٢ شهد عودة حزب "العمل" الاسرائيلي الى السلطة على برنامج انتخابي يدعو بوضوح للشروع في تسوية تاريخية مع

يد راين، وإعادة فتحه سنة ١٩٩٦ على يد نتيهاو. فالاول بدأ بعرض، تلاه عرض سوري مقابل، اشاع نوعا من التفاؤل؛ بينما لجأ الآخر تحديدا الى احراج سوريا برفضه التفاوض على الجولان وعرضه المعنون "لبنان اولاً"، مما اشاع، على عكس صيف ١٩٩٢، جوا من التخوف والقلق. وتحول هذا القلق نوعا من المجاس المتزايد في الصحافة الاسرائيلية التي ما انفك محلوها يحذرون رئيس حكومتهم من امكان انزلاق الحرب الكلاسيكية مع دمشق الى مواجهة عسكرية.

ويبدو ان سوريا بدأت هي الاخرى تتخوف من ذلك الانزلاق، مما دفعها الى التحسب له، معتمدة على تجربتها السابقة مع مواجهة صيف (١٩٨١)، وحرب ١٩٨٢. وتطوع زئيف ماعوز، وهو محلل عسكري معروف، بتصور سيناريوهين يقودان كلاهما الى احتمال هجوم عسكري سوري على مواقع اسرائيلية، وتبعه آخرون، مما دفع سوريا في الارجح الى مزيد من التخوف، وخصوصا ان الصحافة الاميركية ذهبت المنحى عينه. ولا ريب ان القادة السوريين كانوا يقدرّون ان المرحلة السابقة لهجوم عسكري اسرائيلي خلال نصف القرن المنصرم كانت تبدأ دوما بتسريبات وتحليلات اسرائيلية في الصحافة المحلية والاميركية تنبه من امكان قيام الطرف العربي بمجوم ميات بحيث يصور الهجوم الاسرائيلي الفعلي وكأنه كان ضربة وقائية للدفاع عن اسرائيل. من هنا، في الارجح، قرار سوريا بتجميع قواتها المنتشرة في بعض المناطق اللبنانية وفق معطيات عسكرية دفاعية بدلا من تركها عرضة لعملية عسكرية اسرائيلية مفاجئة. فالانتشار الامني للقوات يختلف جذريا عن انتشارها العسكري ان من ناحية التمرکز، او توفير الغطاء الجوي، او تأمين خطوط الدعم والامداد. لكن التهديدات الاسرائيلية المتكررة كانت، في الآن نفسه، قد وصلت الى حد جعل بعض الاسرائيليين يتجاهلون الطبيعة الدفاعية الواضحة لهذا القرار السوري للبحث شبه المستيري عن اهداف هجومية له، حتى جاء تبادل التطمينات هذا الاسبوع ليضع حدا، في الارجح مؤقتا، لهذه الميلودراما التي دفعت عددا من الاسرائيليين الى تصديق كذبة هي اساسا من انتاج حكومتهم، كما في مغناة "بياع الخواتم" وشخصية راجح الرحبانية.

وما يمكن اللبنانيين استنتاجه من هذا الفصل الاول من الحكومة الليكودية هو اولاً شدة تأثر اوضاعهم بالمحيط الاقليمي وخاصة بعدم التوصل بعد الى تسوية سورية - اسرائيلية. فالتحولات السياسية الكبرى في المنطقة تستتبع اجمالا تحولات محلية قد تبدو هامشية داخل اللعبة الاقليمية ولكنها مهمة بالنسبة اليهم. وعليهم بالتالي ان يتهيأوا لفصول متتالية، كلامية كانت ام حربية، معتمدين اكثر من اي وقت مضى على وحدة مؤسساتهم الدستورية وعلى تمتين اوضاع جيشهم لكي يستعيد كامل عافيته كحام عن الحدود وضامن للتحيرير. وعليهم بالتالي ان يقلعوا عن لامبالاتهم المعروفة بالشأن العسكري وعن فرط اهتمامهم بالجوانب الامنية السياسية، كي يواكبوا عملية اعادة التزام الجيش اللبناني وظيفته الحقيقية، وهي الدفاع عن الوطن ودرء الاخطار الخارجية عنه مع ما يتطلب هذا التحول من استتباب للامن الاهلي، ومصالحة سياسية داخلية واسعة، وتحصين لدولة القانون وانعاش للحياة الديمقراطية، وجميعها معطيات تسمح للجيش بالتفرغ لمهمته الاصلية والاساسية.

اما هوة التندر فيمكنهم التوقف عند صفة انحسار الانتخابات في لبنان في موعد وسيط بين انتخابات اسرائيل بنتائجها الكبيرة، وانتخابات اميركا التي لا يمكن عاقلا تجاهلها. فمرة كل اربع سنين، ترانا نذهب الى صندوق الاقتراع خلال صيف يفتح بحملة اسرائيل الانتخابية ويقل على موسم الرئاسيات الاميركية. وربما مرت هذه المصادفة في ذهن الذين حاولوا تطويل ولاية مجلسنا المقبل لانقاذنا من هذه "الحشرة"، قبل ان يردعهم المجلس الدستوري عن ذلك. وحسنا فعل مجلس الحكماء العشرة. فالانتخابات اللبنانية تجد في موعدها بعضا من مغزى سياسي ما توصلت لافرازه في نتائجها.

الاطراف العرب وكان رئيس الحكومة الاسرائيلية آنذاك اسحق راين، مقتنعا بضرورة فتح باب التسوية من خلال الملف السوري - الاسرائيلي. من هنا ارساله عروضاً محددة نحو دمشق سارع المندوبون الاميركيون الى حملها، وكانت تلك العروض كافية لدفع سوريا الى الرد عليهما من خلال عرض مقابل سمي "ورقة النقاط العشر"، التي سلمتها دمشق لاميركا مطلع آب ١٩٩٢ واعتبرتها الادارة الاميركية ايجابية للغاية، مما اشاع آنذاك شعورا واسعا بالتفاؤل في امكان دفع مسيرة التسوية الى الامام بعد توقفها شبه التام بين مؤتمر مدريد (في خريف ١٩٩١) ووصول حزب "العمل" الى السلطة (في بدء صيف ١٩٩٢) بسبب تكتيكات متعددة لجأ اليها اسحق شامير آنذاك لمنع عملية التسوية من التقدم خطوة واحدة.

وسط هذا الجو المفعم بالتفاؤل، والذي اعتبرته واشنطن انذاك دليلا كافيا على امكان كسر جمود المفاوضات بدءا بالملف السوري - الاسرائيلي، وتضاءلت فجأة اهمية الاعتبارات الداخلية في لبنان وبالتالي تراجع واشنطن بطريقة تكاد تكون مسرحية عن اصرارها السابق ان في ما يخص حرية الانتخابات التشريعية في لبنان ونزاهتها او في ما يتعلق بضرورة التنفيذ الحرفي لاتفاق الطائف في جزئه المتعلق باعادة انتشار القوات السورية. كان احتمال التقدم في الملف السوري - الاسرائيلي يبدو آنذاك كبيرا لدرجة اقناع الاميركيين بالتفاوض عن الشوائب التي رافقت انتخابات ذلك العام وبالسكوت المرحج عن عدم تحقيق اعادة الانتشار. وتحولت تحذيرات بيكر لسوريا في تموز الى سكوت بيكر عن سوريا في آب. وبينما بدأ صيف ١٩٩٢ بنوع من محاولة الضغط الاميركية على سوريا من خلال لبنان، انتهى ذلك الصيف باهمال اميركي شبه تام لمجمل الملف اللبناني، بعدما انتقل اهتمام واشنطن الى تحقيق تقدم في مسألة الجولان والى عدم تعريض فرصة التوصل لاتفاق سلام بين سوريا واسرائيل من خلال تحدي السياسة السورية في لبنان او حتى مجرد ازعاجها فيه.

لكن فرصة التسوية بين سوريا واسرائيل لم تتحقق يومها. وبعدها باسابيع هزم جورج بوش في معركةه الرئاسية وفقدت تلك التسوية معه محاميا نشطا. وتحولت المفاوضات من الملف السوري الى الملف الفلسطيني، الذي كان بيريس، على عكس راين، يدعو في الاساس للبدء فيه، فكان اتفاق اوسلو الاول فالثاني، والاتفاق مع الاردن، بينما بقي الملف السوري - الاسرائيلي في نقطة الصفر، ومعه الاحوال الداخلية اللبنانية الناتجة من فرصة ١٩٩٢ الضائعة، ومن التفاوض الاميركي الذي رافقها ان في مسألة الانتخابات او في موضوع الانسحابات.

وجاءت انتخابات اسرائيل صيف ١٩٩٦ لتحمل "الليكود" مجددا الى السلطة. وحصل هنا ايضا نوع من التصادم بين الروزنامة السياسية الانتخابية والروزنامة الدبلوماسية، اذ تزامنت الانتخابات الاسرائيلية هذه المرة مع تعهد اسرائيل الخطي في اتفاق اوسلو البدء بـ"مفاوضات الوضع النهائي" مع الفلسطينيين، اي البحث في امور كلها مثيرة للحرص اسرائيليا كماكان نشوء كيان فلسطيني مستقل، وعودة النازحين، ومسألة القدس والمياه وكلها امور تركها اتفاق اوسلو معلقة ليبدأ البحث فيها اليوم.

وكان على نتيهاو ان يواجه هذا الالتزام الاسرائيلي الواضح، كما ان يواجه تذكير دول العالم له بضرورة احترامه. وبدا رئيس الوزراء الاسرائيلي الجديد وكأنه يحاول التملص تماما من هذا الالتزام، او في الاقل تأجيل تنفيذه الى ابعد موعد ممكن. وبدا له ان افضل الطرق للتحلل من هذا التعهد هي في نقل الاضواء نحو الشمال، بتجاهل عرفات والفلسطينيين والتركيز مجددا على الملف السوري - الاسرائيلي من الباب اللبناني. من هنا هذا التناقض العجيب بين مواقفه الغامضة، المتذبذبة بل المتناقضة، من الالتزامات الناتجة من اتفاق اوسلو، ولهفته العالية المتحدية الصارمة في المجال اللبناني - السوري.

وشتان ما بين فتح الملف السوري عام ١٩٩٢ على